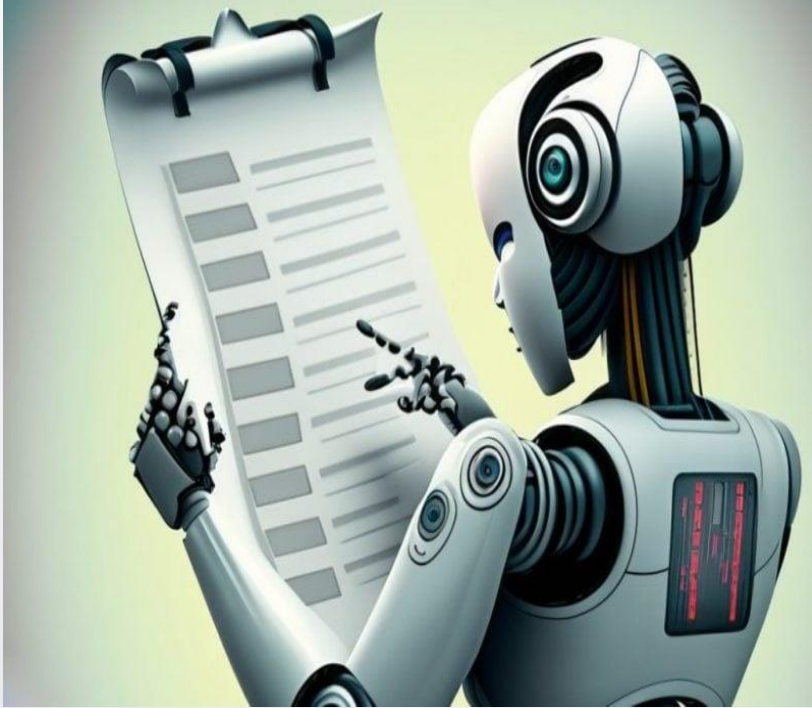




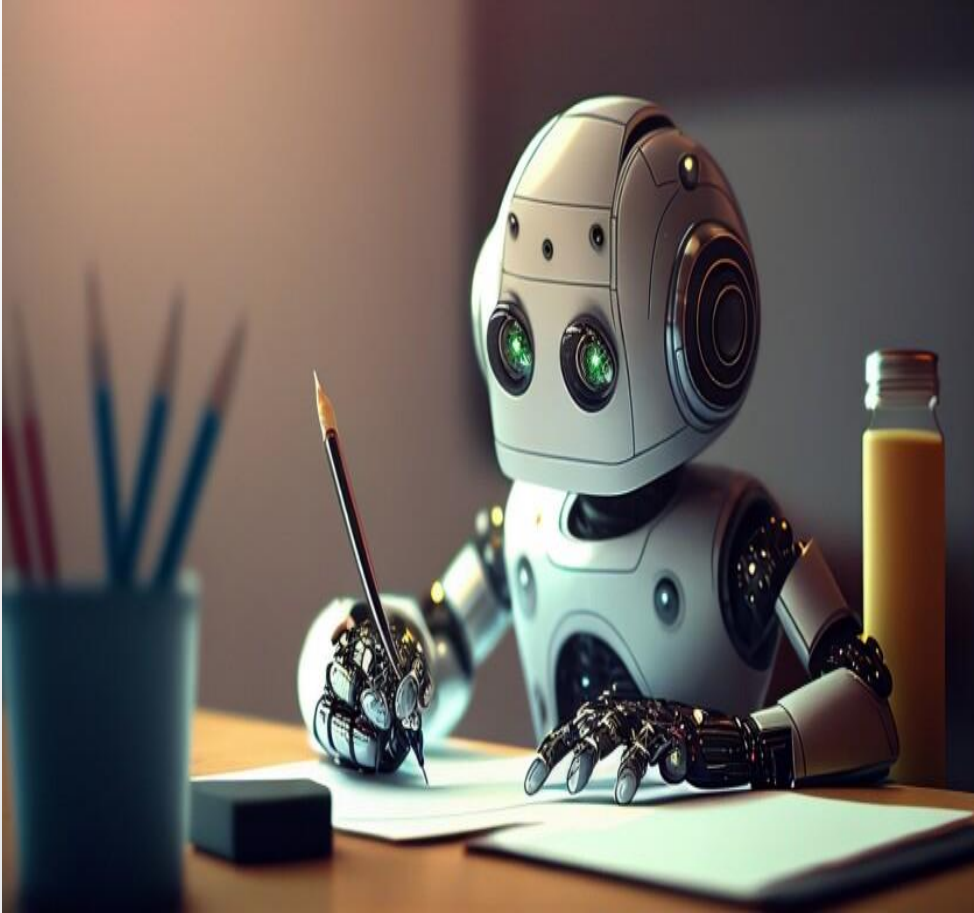
الذكاء الاصطناعي والمسئولية المدنية المحاضرة السابعة

أ.د. رشا علي الدين
أستاذ القانون الدولي الخاص



١. مقدمة في المسؤولية المدنية
٢. التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي
٣. المسؤولية المدنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي

محاوّر المذاكرة



مقدمة في المسؤولية المدنية

المسؤولية في معناها العام هي المؤاخذة أو التبعة. ويقصد بالمسؤولية المدنية بوجه عام: (المسؤولية عن تعويض الضرر الناجم عن الإخلال بالتزام مقرر في ذمة المسؤول). ويقابلها مصطلح (الضمان) و(الكفالة) في الشريعة الإسلامية.

ويمكن تعريف المسؤولية المدنية باعتبار المصلحة التي تحميها على أنها: (مسؤولية تهدف إلى حماية مصلحة خاصة يملك المضرور إمكانيات واسعة للتنازل عن حقه في التعويض كلاً أو جزءاً لا فرق في ذلك بين أن يكون الضرر ناتجاً عن الإخلال بالتزام عقدي أو التزام تقصيري)، فالمسؤولية المدنية من حيث الأساس تعني إلزام المسؤول بأداء التعويض للطرف المضرور في الحالات التي تتوافر فيها شروط هذه المسؤولية. وتعتبر المسؤولية المدنية من الأسس الرئيسية للقانون المدني التي يلزم بيان أبعادها للوقوف على مسؤولية كل فرد في النزاعات التي تقع بين الأشخاص وبيان ما يترتب على انعقاد هذه المسؤولية حيالهم. وتعرف القوانين المدنية المسؤولية المدنية بنوعيتها العقدية والتقصيرية.

المسؤولية المدنية لها أهمية قصوى في أي مجتمع وتشمل الواجبات والالتزامات التي تقع على عاتق الأفراد كأعضاء في المجتمع، حيث انه من خلال الوفاء بهذه المسؤوليات يساهم الأفراد في الرفاهية العامة لمجتمعهم وأحد الجوانب الحاسمة للمسؤولية المدنية هو دعم القيم الديمقراطية.

فمن خلال وفاء الأشخاص بواجباتهم المدنية يضمن المواطنون الحفاظ على العدالة والحرية والمساواة والتنوع وسيادة القانون وكلها ركائز أساسية للديمقراطية، كما ان المواطنة النشطة هي عنصر حيوي آخر في المسؤولية المدنية و هي تنطوي على المشاركة بنشاط في المجتمع والحكومة، ويشمل ذلك أنشطة مثل التصويت في الانتخابات ودفع الضرائب والعمل في هيئات المحلفين والبقاء على اطلاع بشأن الحكومة والسياسة.

كما تستلزم المسؤولية المدنية أيضا تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية فمن خلال الدفاع عن حقوق الإنسان يساهم الأفراد في إقامة مجتمع عادل ومنصف، حيث يتم احترام حقوق الجميع وحمايتهم ويرتبط القطاع الخيري ارتباطا وثيقا بالمسؤولية المدنية وذلك يرجع لكون الانخراط في الأعمال الخيرية والعمل التطوعي يدعم الأفراد والشركات والمنظمات غير الربحية ويساهم في تحسين المجتمع كما تشجع المسؤولية المدنية المشاركة النشطة في المجتمع ويشمل ذلك التعبير عن الآراء والمشاركة في المبادرات المجتمعية ومحاسبة القادة حيث تعزز هذه المشاركة النشطة الشعور بالملكية والتمكين بين المواطنين مما يؤدي إلى التغيير الإيجابي في المجتمع .

أنواع المسؤولية المدنية

المسؤولية التقصيرية

المسؤولية العقدية



يُقصد بالمسؤولية العقدية أنه الجراء الذي يترتب على الإخلال بالالتزامات التعاقدية؛ لأنّ العقد يعدّ شريعة المتعاقدين، فإنه من الواجب احترام مضمونه وعدم الإخلال به، ويجب تحميل المسؤولية للطرف الذي أقدم على الإخلال بشروط العقد، ويترتب عليه التعويض بسبب عدم الوفاء أو التأخر بالوفاء بالالتزام، فللعقد قوة ملزمة للأطراف، وعلى المدين تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عنه، وللدائن الحق في المطالبة بالتعويض أمام الجهات القضائية عن الضرر الذي لحق به بسبب إخلال المدين بالتزاماته الناشئة عن العقد، ولو لم تتوفر سوء النية في المدين، ويجب أن تتوفر جميع أركان المسؤولية العقدية حتى يستحق الدائن التعويض عن الضرر الذي لحق به

أركان المسؤولية العقدية يجب توفر ثلاثة أركان أساسية حتى تقوم المسؤولية العقدية وهي:

الإخلال بالتزام تعاقدي: وهو انحراف سلوك المدين بهذا الالتزام، لا يأتيه الرجل المعتاد إذا وجد في نفس ظروف المدين العادي، فالإنسان السوي لا يخل بالتزاماته المترتبة عليه للآخرين، ويشترط لقيام هذا الإخلال أن يكون هناك التزام تعاقدي.

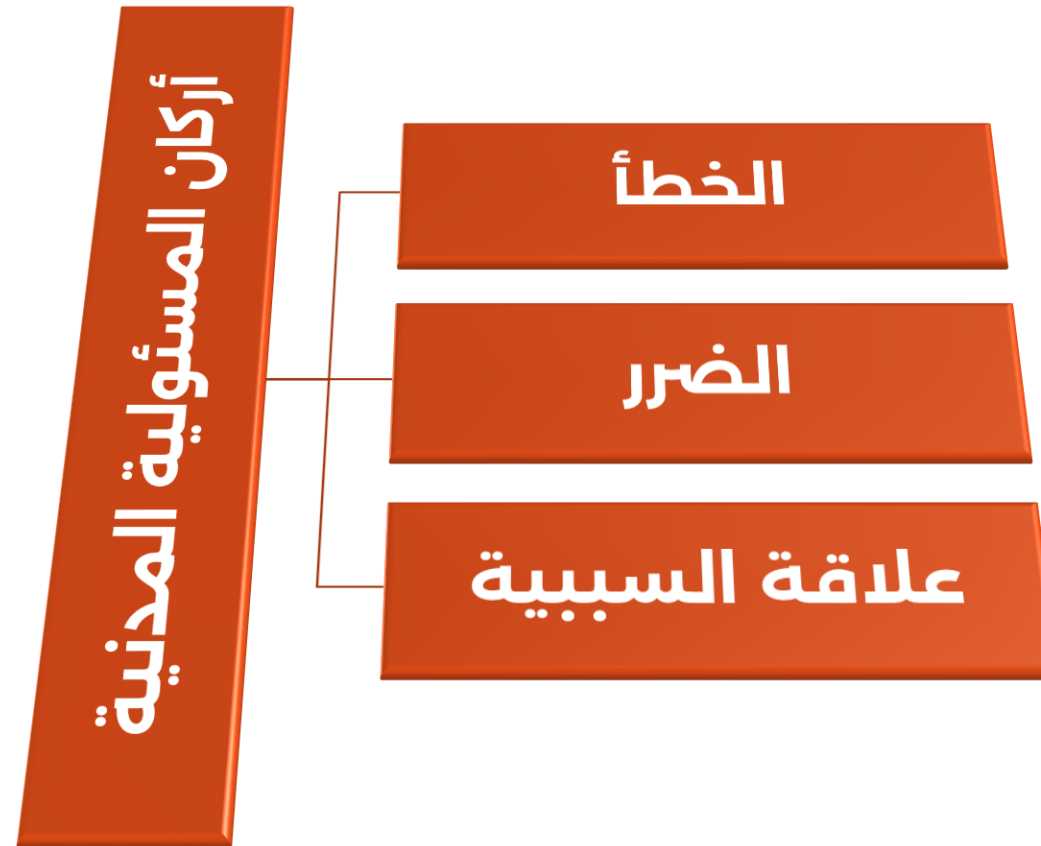
الضرر: هو الضرر الناشئ عن التزام عقدي، والذي يُسبب للدائن أذى نتيجة قيام المدين بالإخلال بالتزاماته سواء إن كان الضرر معنوياً، أو مادياً، أو جسدياً.

العلاقة السببية بين الإخلال بالتزام عقدي والضرر: وهو أن يكون الضرر اللاحق بالمدين نتيجة إخلاله بالالتزام العقدي، وإن كان الضرر ناشئ عن سبب أجنبي لا يستحق التعويض ولا تقوم المسؤولية العقدية.

تعد المسؤولية التقصيرية هي الأصل في المسؤولية المدنية، فتطبق أحكامها على الدعاوى التي لا تتوافر فيها شروط المسؤولية العقدية، ولذلك جرى الفقه على تحديد نطاق المسؤولية التقصيرية بطريق الاستبعاد من خلال تحديد شروط أعمال المسؤولية العقدية فإذا لم تتوافر استبعدت أحكام المسؤولية العقدية، وطبقت أحكام المسؤولية التقصيرية.

المسؤولية التقصيرية نوع من أنواع المسؤولية المدنية لما يترتب عليها من آثار تتمثل في التزام الفرد المسؤول عن الضرر بالتعويض، الذي يلتزم بتنفيذه بحكم القانون؛ إذ تعد تلك المسؤولية مدنية وليست مسؤولية جنائية، وذلك لأن الضرر الذي وقع على المضرور شخصي وليس ضرراً وقع على شيء أو قيمة محمية بموجب القانون، وبالتالي فإن الضرر الذي لحق بأحد الأفراد هو ضرر شخصي يلتزم المتسبب بالضرر بموجبه بتعويض المضرور، ويكون التعويض في المسؤولية التقصيرية عن أي ضرر مباشر يقع؛ سواء كان متوقعاً أم غير متوقع.

يذهب جانب من الفقه إلى ضرورة التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية لوجود فروق مهمة بينهما، وهم أنصار ازدواج المسؤولية، ومنهم من لا يرى أي اختلاف بين المسؤوليتين؛ إذ يشترط جانب من الفقه لتحمل المسؤولية العقدية أهلية التعاقد، وأساس ذلك افتراضها أن إرادة المتعاقد التزمت بتحمل المسؤولية في حال الإخلال بالعقد، أما في المسؤولية التقصيرية فيكفي التمييز.



طبيعة المسؤولية التقصيرية للمتدخلين في الذكاء الاصطناعي:
يعد الإنسان مصدر أي نشاط وصانع كل تطور، ولهذا فمن الطبيعي أن يتجه فقهاء القانون إلى تقرير مسؤوليته الشخصية عن أي ضرر يترتب على التقدم والتطور العلمي، ومنها التطورات والأفعال التي تعلقة بالذكاء الاصطناعي، إلا أن تقرير وتقدير المسؤولية الشخصية عن هذه الأعمال أمر قد يكتنفه بعض الغموض، وتحيط به الكثير من التحديدات والمشكلات، ويحتاج إلى مزيد من التدقيق والتوضيح والتحليل المتعمق.

إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي من قبيل الأشياء

يقصد بالشيء لغة كل ما هو موجود بالحس أو بالحكم، إلا أن فكرة المسؤولية تتعلق بالأشياء المادية التي يمكن إدراكها بالحواس، أما الأشياء المعنوية التي لا تدرك بالحواس، فلا يتصور أن تسبب ضرراً، كما أن الأشياء ذاتها تنقسم إلى أشياء حية تشمل الإنسان والحيوانات بأنواعها، إلا أن الأضرار التي يسببها الإنسان للغير لا تدخل في نطاق المسؤولية عن الأشياء الصعوبة الفصل ما بين جسم الإنسان وفكره وإرادته، ولذلك تدخل ضمن المسؤولية عن الفعل الشخصي، أما الأشياء غير الحية فهي كل موجود يدرك بالحواس بخلاف الأشياء الحية. فيدخل في تعريف الشيء الحيوان العقار والمنقول الجامد والسائل، المتحرك أو الساكن، المتحرك ذاتياً أو بفعل الإنسان، به عيب أو خال من العيوب، أو خطر أو غير خطر فعلي.

أساس قيام المسؤولية الشيئية:

في المادة ١٢٤٢ من التقنين المدني الفرنسي والمادة ١٧٨ من التقنين المدني المصري التي تنص صراحة أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية، يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة".

شروط قيام المسؤولية الشيئية:

١. توافر صفة الشيء.

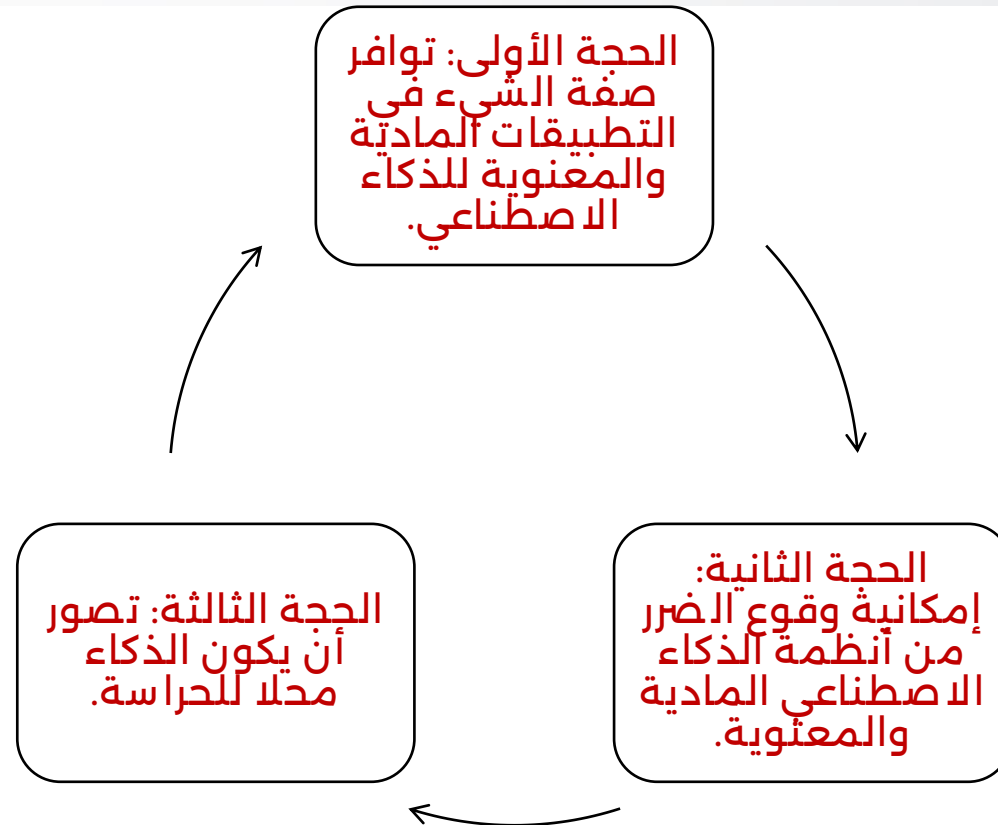
٢. أن يتسبب الشيء في حدوث الضرر.

٣. أن يكون الشيء خاضعاً للحراسة؟

مدى انطباق المسؤولية الشيئية بحق أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل

هل يُمكن اعتبار أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي القوي المستقل أشياء تنطبق عليها القواعد العامة في حراسة الأشياء ؟ وهل يملك حارس الذكاء الاصطناعي الحراسة الفعلية على أنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي مما يُمكن من مساءلته؟

حجج الرأي المؤيد



أسباب الرأي المعارض

السبب الأول: غياب الطابع المادي.

السبب الثاني: الاستقلالية التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي القوي

المستقل تتنافي مع فكرة خضوع الذكاء للحراسة.

السبب الثالث: خاصية الاستقلالية وعدم التوقع تسمح للحارس بالتحلل من

قواعد الحراسة، باعتبارهما قوة قاهرة أو سبب أجنبي.

السبب الرابع: صعوبة تحديد حارس الذكاء الاصطناعي الفعلي.

المسئولية عن حراسة الحيوان:

هل يمكن قياس الأفعال الصادرة عن الذكاء الاصطناعي المستقل على الأفعال الصادرة من الحيوان؟ بعبارة أخرى هل يُمكن أن يخضع الذكاء الاصطناعي لأحكام حراسة الحيوان الذي ينفلت من صاحبه؟

المسئولية عن المنتجات المعيبة كأساس لمساءلة الذكاء الاصطناعي المستقل

أساس المسؤولية عن المنتجات المعيبة في القانون المصري:

نظم القانون المصري المسؤولية عن المنتجات المعيبة في المادة ٢٧ من القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٨ التي تنص على أن يكون المنتج مسئولا عن كل ضرر يلحقه المنتج أو يحدثه إذا ثبت أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج يرجع إلى تصميمه أو صنعه أو تركيبه. ويكون المورد مسئولا عن كل ضرر يلحقه أو يحدثه المنتج يرجع إلى طريقة استعماله استعمالا خاطئا إذا ثبت أن الضرر بسبب تقصير المورد في اتخاذ الحيطة الكافية لمنع وقوع الضرر أو التنبيه إلى احتمال وقوعه. ويكون الموزع أو البائع مسئولا عن كل ضرر يلحقه أو يحدثه المنتج إذا ثبت أن الضرر نشأ بسبب عيب يرجع إلى طريقة إعدادة للاستهلاك، أو حفظه، أو تعبئته، أو تداوله، أو عرضه وفي جميع الأحوال تكون مسؤولية الموردين تضامنية".

شروط قيام المسؤولية عن المنتجات المعيبة

توافر عيب
بالمنتج

وصفه
بالمنتج

مدى انطباق المسؤولية عن المنتجات المعيبة بحق أنظمة الذكاء الاصطناعي

الاتجاه المؤيد لتطبيق قواعد المسؤولية عن المنتج المعيب بدق أنظمة الذكاء الاصطناعي:

الحجة الأولى: إمكانية تكيف أنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي كمنتجات.

الحجة الثانية: الأخطاء والأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي يمكن ردها لعيوب بالتصنيع.

الحجة الثالثة: توزيع عبء المسؤولية.

الاتجاه المعارض لتطبيق قواعد المسؤولية عن المنتج المعيب بحق
أنظمة الذكاء الاصطناعي:
المبرر الأول: أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لا تدخل تحت طائفة
المنتجات.
المبرر الثاني: عدم التسليم بأن أخطاء الذكاء نتيجة عيوب في التصنيع.
المبرر الثالث: استحالة إثبات العيب.

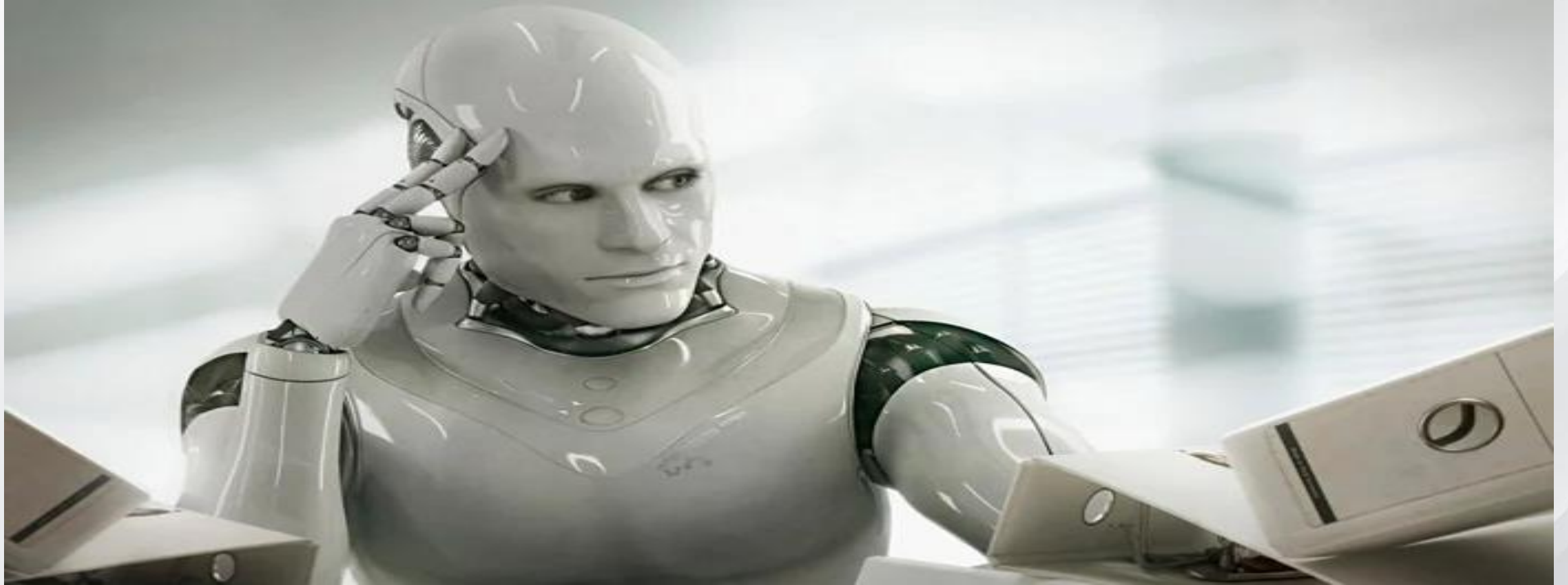
تأسيس المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي وفقاً
لأحكام وقواعد المسؤولية الموضوعية التي لا تتطلب وجود خطأ لقيام
المسؤولية، والتي يُعفي فيها المضرور من إثبات صدور العيب من الذكاء
الاصطناعي .



المسئولية في عالم الروبوتات



بولندا < تعيين أول مدير روبوت لشركة مشروبات في بولندا







الروبوت القاتل

الطابع الخاص للأشخاص المسؤولة في نظام عمل الروبوتات:

ما يزال من غير الواضح تحديد من هو المسؤول عن أي إضرار تنتج عن الخطأ الذي يحدثه الذكاء الاصطناعي، فقوانين المسؤولية المدنية بما تعلق بالمسؤولية عن المنتجات التي يتم اختيارها أو الأشياء التي يتم حراستها مازالت غير واضحة إلى حد كبير في مجال الذكاء الاصطناعي.

أ - المصنع أو المبرمج هو الشخص المسؤول.

ب - المستخدم هو الشخص المسؤول.

ج - المالك هو الشخص المسؤول.

د - المستعمل هو الشخص المسؤول.

تحديد أساس إسناد المسؤولية التقصيرية للروبوت:

يرى البعض بأنّ قواعد وأحكام المسؤولية القانونية المدنية القائمة كافية للإحاطة بمختلف حالات الخطأ والضرر الناجمين عن الروبوت، فهم يدرجون المسؤولية التقصيرية للروبوت ويمنحون لها تكييفاً يتطابق على وجه الخصوص مع المسؤولية عن الأشياء والمسؤولية عن ضمان العيوب الناشئة عن سوء التصنيع، لتضمن كذلك مختلف حالات الخطأ والضرر.

في حين أن فريق من الفقه يرى بأن المسؤولية المدنية وفقاً للقواعد العامة غير كافية للإحاطة بجوانب مسؤولية الروبوت والقول بإدراجها ضمن تكييف قانوني متعلق بالمسؤولية عن الأشياء هو تبسيط للأمور وتجاهل لواقع التطور الحاصل نتيجة اقتحام الذكاء الاصطناعي عالم القانون، ناقلاً الروبوت من حيث الأشياء لحيز الأشخاص

مدى قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على التعاقد

المفترض الأول ويتمثل في ضرورة وجود اعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي: وذلك على أساس أن العقد هو اتجاه إرادة طرفين أو أكثر من أشخاص القانون لإبرام تصرف ما، يستوي في ذلك الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري.

المفترض الثاني: وهو يثير تساؤلا مهما مفاده: هل تبرم أنظمة الذكاء الاصطناعي العقود بصورة مستقلة وأصلية أم أنها تبرمها بطريق النيابة لصالح مصمم أو مالك أو مستخدم الذكاء الاصطناعي؟



الآفاق القانونية للذكاء الاصطناعي في التشريعات الوطنية

الإطار القانوني الذي يحكم الذكاء الاصطناعي في مصر

في الوقت الحالي، يتكيف النظام القانوني في مصر مع التعقيدات التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي، فعلى الرغم من أن التشريعات المحددة للذكاء الاصطناعي لا تزال في مراحلها الأولى، إلا أن القوانين الحالية، مثل قانون تنظيم الاتصالات (القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣)، تحكم جوانب الذكاء الاصطناعي بشكل غير مباشر، ويتناول هذا القانون، الذي يركز في المقام الأول على خدمات الاتصالات، إدارة البيانات الرقمية، وهي عنصر أساسي في عمليات الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية

ان دمج الذكاء الاصطناعي مع حقوق الملكية الفكرية يمثل تحديات قانونية فريدة من نوعها، حيث ان أحد الاهتمامات الرئيسية من هذ التدامج هو تحديد الملكية والسيطرة على المحتوى والاختراعات التي يولدها الذكاء الاصطناعي، ولكن قوانين الملكية الفكرية المصرية، مثل قانون حماية الملكية الفكرية (القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢)، لا تتناول حاليًا بشكل صريح الأعمال التي ينتجها الذكاء الاصطناعي، مما يثير هذا الغموض بعض التساؤلات حول حقوق الملكية الفكرية، وأهلية براءة اختراع الإبداعات الخاصة بالذكاء الاصطناعي، وحماية الأسرار التجارية في خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

حماية البيانات والخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي

تأتي حماية البيانات والخصوصية في مقدمة الاعتبارات القانونية المحيطة بالذكاء الاصطناعي في مصر، ويتناول قانون حماية البيانات المصري (القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠)، الجوانب المهمة لخصوصية البيانات التي تؤثر بشكل مباشر على أنظمة الذكاء الاصطناعي. يفرض هذا القانون مبادئ توجيهية صارمة لجمع البيانات وتخزينها ومعالجتها، وكلها جزء لا يتجزأ من عمليات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، ويجب على الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في مصر التأكد من امتثال أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بها لهذه اللوائح، لا سيما فيما يتعلق بتأمين موافقة المستخدم وحماية البيانات الشخصية.

الذكاء الاصطناعي في قوانين العمل والعمل

يشكل دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في سوق العمل المصري فرصًا وتحديات في الوقت نفسه، فمن ناحية، يمكن لقدرات الذكاء الاصطناعي على الأتمتة أن تعزز الكفاءة، ولكن من ناحية أخرى، تثير قلقًا بشأن إزاحة الوظائف، حيث أن قانون العمل المصري (القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣) لا يتناول بشكل محدد آثار الذكاء الاصطناعي على التوظيف، وينبغي على الشركات أن تأخذ في الاعتبار العواقب الأخلاقية والقانونية لاستبدال أو استكمال العمل البشري بالذكاء الاصطناعي.

الاعتبارات الأخلاقية والذكاء الاصطناعي في الممارسات التجارية

تعتبر الاعتبارات الأخلاقية ذات أهمية قصوى في نشر تقنيات الذكاء الاصطناعي في الشركات المصرية ، اذ انه على الرغم من كفاءة أنظمة الذكاء الاصطناعي، الا انه يمكن أن تعمل في بعض الأحيان بمثابة “الصناديق السوداء” مع عمليات صنع القرار التي لا تتسم بالشفافية، مما يثير مخاوف أخلاقية، وخاصة في حالات خصوصية المستهلك، وأمن البيانات، وتحقيق العدالة في عملية صنع القرار، ومن ثم يتحتم وضع مبادئ توجيهية أخلاقية للشركات في مصر لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

تلعب حوكمة الشركات دورًا حاسمًا في إدارة هذه التحديات الأخلاقية، ويجب على الشركات وضع أطر أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وضمان تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي ونشرها بشكل مُحكم ومسؤول، مع احترام حقوق الإنسان وكذلك الثقافة والمعايير الأخلاقية.

تحليل مقارنة مع الأطر القانونية العالمية للذكاء الاصطناعي

اتخذت الحكومة المصرية خطوات واسعة في البحث في مجال الذكاء الاصطناعي وتأثيراته على المجتمع والاقتصاد المصري، وفي عام ٢٠١٩، أنشأت الحكومة المصرية المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، المكلف بتطوير الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في مصر.

وتكشف مقارنة النهج الذي تتبعه مصر في تنظيم الذكاء الاصطناعي مع الأطر العالمية عن أوجه التشابه والاختلاف، حيث تواجه البلدان في جميع أنحاء العالم تحديات مماثلة في تنظيم الذكاء الاصطناعي، ويمكن لمصر أن تتعلم من تجارب هذه البلدان. فعلى سبيل المثال، يوفر قانون الذكاء الاصطناعي التابع للاتحاد الأوروبي إطاراً شاملاً يتناول الجوانب المختلفة لنشر الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقييم المخاطر، والشفافية، وإدارة البيانات، ويمكن للإطار القانوني للذكاء الاصطناعي في مصر الاستفادة من مثل هذه الأساليب الشاملة، ومعرفة تكييف أفضل الممارسات العالمية مع السياق المحلي، ومن المرجح أن تنفذ مصر تشريعات معينة تتعلق بالذكاء الاصطناعي.



شكرًا جزيلاً